محمد فريد خميس

نادر رياض

ثروت ادم

يواجه برنامج تحديث الصناعة خلال هذه الفترة انتقادات شديدة من قبل المستثمرين ورجال الصناعة حيث يؤكدون انه رغم مرور فترة طويلة على بدء انشائه إلا أنه لم يحقق الغرض الذى يطمح إليه الصناعيون.

يقول محمد فريد خميس رئيس لجنة الانتاج الصناعى والطاقة بمجلس الشورى لابد من ازالة معوقات الاستثمار كأساس لبرنامج تحديث حقيقى للصناعة حيث ان الاجراءات التى يتبعها المستثمر عند بداية نشاطه تنهكه وتجعله فى مفترق طرق وقد ييأس ويتجه لنشاط تجارى أفضل. وطالب فريد خميس بضرورة بلورة الدور التنموى للقطاع الخاص والمجتمع المدنى سواء الجمعيات الأهلية أو جمعيات رجال الأعمال وما يلزمه من زيادة الاهتمام بالانفاق على البحوث والتطوير ولابد من قيام الدولة بربط الحوافز التى تقدمها لمشروعات القطاع الخاص الصناعية بتحقيق تقدم ملموس فى مجالات التطوير التكنولوجى وتشغيل العمالة والتصدير.

رجال الصناعة يطرحون آليات الإسراع فى تحديث الصناعة

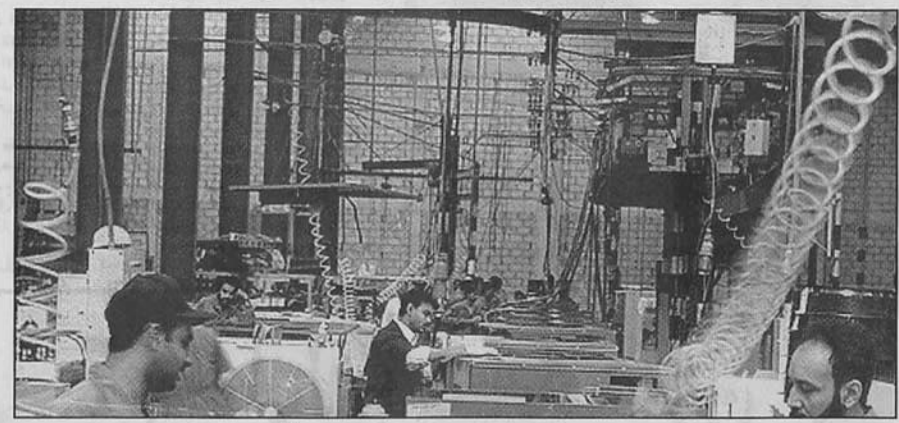

□ محمد فريد خميس: إزالة معوقات الاستثمار أساس لتحديث الصناعة

□ د. نادر رياض: استخدام المواصفات القياسية وضبط الجودة هما البداية

□ ثروت آدم: جميع الصناعات الموجودة فى مصر قائمة على «الفهلوة»

وأكد فريد خميس على ضرورة بناء نموذج تنموى جديد يقوم على صناعة المعلومات والاتصالات باعتبارها ركيزة أساسية للتطوير والتحديث وقال إن هناك ضرورة لتحديد الهيكل المطلوب للصناعة، والمحافظة على الانشطة القائمة.

ومن جانبه أكد د. نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب على ضرورة استخدام المواصفات القياسية وضبط الجودة فى تطوير وتحديث الصناعة المصرية واعتبرها أداة للتأهيل والتعامل مع الأسواق الخاصة بالتصدير.

ويطرح د. نادر رياض عدة حلول لتفعيل أداء المواصفات القياسية وضبط الجودة عن طريق العمل على تطبيق اساليب ضبط الجودة لانتاج منتجات صالحة للتصدير، مع ضرورة وضع لجان رقابية ذات خبرة عملية وعلمية على المواصفات القياسية.. ووضع مواصفات للسلع التى لم يتم وضع مواصفات قياسية لها، والعمل على تحديث المواصفات القياسية خاصة لما مر عليه فترة طويلة.

وشدد د. نادر رياض على ضرورة تطبيق العقوبات القانونية على من يخالف فى المواصفات وحالات الغش، مع ضرورة الحماية الكاملة للملكية الفكرية بكل طاقاتها.

ومن جانبه أشار د. عادل جزارين رئيس اتحاد الصناعات المصرية الأسبق إلى ان برنامج تحديث الصناعة المصرية سيضع الصناعات المصرية على خريطة الصناعة العالمية ويجب أن تتبع ثلاثة محاور أساسية للخوض فى مجال التحديث، فلابد من دراسة مشكلات الصناعة على مستوى كل مصنع أو قطاع مع العمل على حلها الحل المناسب، مع ضرورة العمل على التنمية البشرية للعاملين بالصناعة عن طريق برامج التدريب على جميع المستويات الفنية والإدارية والتسويقية وادخال نظم الإدارة الحديثة والجودة الشاملة.

وطالب د. عادل جزارين بضرورة اتاحة وسائل التمويل اللازمة عن طريق القروض الميسرة بالنقد المحلى والأجنبى لشراء المعدات وقطع الغيار وذلك للعمل على تحديث المصنع والحصول على رخص انتاج جديدة والعمل على تخفيف الاعباء المالية الحالية التى تفرضها الدولة على المصانع المصرية حتى تتساوى مع مثيلاتها فى الدول الخارجية وحتى لا تصبح هذه الدول منافساً قوياً للصناعة المصرية خاصة بعد ازالة الحواجز الجمركية بينها وبين مصر فى إطار السوق العربية المشتركة وفى إطار السوق الأوروبية المشتركة.

خريطتان صناعيتان

ويتفق د. سمير الصياد الأستاذ بهندسة حلوان مع د. عادل جزارين على ان تحديث الصناعة المصرية يلزمه وضع خريطتين صناعيتين تكنولوجيتين تعملان بشكل متوازٍ.. وقال د. سمير الصياد بما إن الدولة تريد التحديث لقطاع الصناعة لذا يجب عليها تمويل الشركات والمصانع التى بها نسبة وقيمة مضافة من أجل التحديث والعمل على ربطها التقدم التكنولوجى.

وأشار د. سمير الصياد إلى ضرورة معرفة ما نقوم بانتاجه وما سنقوم بتصديره ويكون مطورا تكنولوجيا، مع ضرورة تدارك فارق التكلفة العالية للمنتج المصرى والذى يعمل على رفع أسعار المنتج أمام المنافسين حيث يوجد ما لا يقل عن 15 و20٪ زيادة للمنتج المصرى على مثيله بالأسواق الأخرى العالمية.

ومن جانبه يشير د. حماد عبدالله حماد رئيس قسم النسيج بكلية الفنون التطبيقية جامعة حلوان إلى ان التحديث للصناعة المصرية يجب ان يركز على القطاع العام وليس الخاص لان القطاع الخاص قادر على تطوير نفسه بنفسه، وخير دليل على ذلك ان قسم النسيج بجامعة حلوان استطاع عن طريق طلبة القسم أن يقوم بانتاج وتصدير أكثر من 50 ألف متر قياسى إلى فرنسا بالإضافة إلى ان القسم قدم مساعدات لشركتى استيا والنساجون الشرقيون فقامت شركة استيا بانتاج وتصدير ما قيمته 3 ملايين يورو إلى ألمانيا.

واضاف د. حماد أن كلية الفنون التطبيقية لديها 14 وحدة متخصصة منفردة تعمل بكفاءة وخريجوها يعملون فور الانتهاء من دراستهم فى شركات وهيئات عامة وخاصة.

وأشار د. حماد إلى استحالة تنمية الناتج المحلى من 16٪ إلى 30٪ وذلك لوجود العديد من الأعباء والعراقيل أمام التحديث.

ومن جانبه يقول د. محمد الناظر مستشار وزارة البيئة ان الأمل تم تحديث الصناعة الآن فى المناطق الصناعية الجديدة بالسادات والعبور والعاشر والشروق.. إلخ بشرط وضع استراتيجية واضحة ونركز فيها على 4 أو 5 أنواع من الصناعات المتشابهة من أجل تصديرها.

واضاف د. الناظر انه من العجيب ان تسمح هيئة الاستثمار باعطاء تراخيص للاستثمار فى المناطق الاقتصادية الصناعية مثل مشروع للحديد والصلب بجواره أربعة مشروعات للدواء.. «فما معنى هذا؟ هذا يعنى انه ليس لدينا أى فكر أو تخطيط صناعى مستقدم وليس لدينا استراتيجية واضحة للتصدير فكيف يوجد مشروع للسفن بجواره مشروع آخر للصناعات الغذائية ويكون بجواره مشروع آخر للصناعات الدوائية»...

الوعى البيئى

وأشار د. الناظر إلى ضرورة الاتجاه إلى الوعى والبعد البيئى فى الانتاج الصناعى والذى تركز عليه وتقوم به دول العالم المتقدم..

وأوضح آدم ان ما يوجد بمركز التنمية التكنولوجية يعتبر منافسة قوية وحادة بين مثيله من المراكز على مستوى الجامعات.

وقال د. عبدالله بركات مدير مركز بحوث التنمية التكنولوجية بجامعة حلوان ان المركز لديه الآن عدة أهداف وبرامج ومشروعات قائمة بالفعل وتحت التنفيذ ويجب على المركز أن يسارع فى الدخول إلى برنامج تحديث الصناعة حتى يضع خبراته وأعماله ودراساته بهذا البرنامج لما له من خبرة وانجازات منها التصنيع المحلى لقطع غيار وخطوط انتاج بالتعاون مع الشركة الشرقية ايسترن كومباني.. ويقوم الآن بالتعاون مع شركات الاسمنت الثلاثة (طرة وحلوان والقومية) فى مجال أتربة الممرات الجانبية، كما يقوم بتنفيذ مشروع جودة الطاقة الكهربائية لمصانع الشركة الشرقية فى 9 محافظات وشركة الخزف والصينى.. وأشار إلى ان المركز يقوم بتنفيذ مشروع عمل إلكترونى رقمى D.A.L لإصلاح وصيانة الكروت الإلكترونية لشركة الجمهورية للأدوية.

وأكد على ضرورة تعاون المراكز البحثية فى مصر فى برنامج تحديث الصناعة لما لها من رؤية استراتيجية تعمل على النهوض بالصناعة الوطنية وضرورة ان ترتقى الصناعة المصرية من خلال الاستفادة من التجارب البحثية والعملية باعتبار انها توفر الوقت والجهد وهو ما يحتاجه المستثمر فى بداية أى نشاط صناعى حقيقى يريد أن يمارسه.

200 إجراء

وكشف مدير برنامج تحديث الصناعة عن ان الدكتور محمد الغمراوى رئيس هيئة الاستثمار أخطره ان الاجراءات التى كان على المستثمر انهاؤها كانت تصل إلى 309 إجراءات تم تخفيضها إلى 200 اجراء فقط.. وتساءل آدم لماذا كل هذه الإجراءات حتى لو وصلت إلى عشرة إجراءات فقط وليست 200؟!

وأوضح آدم ان جميع الصناعات الموجودة فى مصر قائمة على الفهلوة ويوجد أكثر من 80٪ طاقات معطلة، وسبب ذلك يرجع إلى أن نسبة المبيعات لاتتعدى 20٪ والراكد 80٪.

وأشار د. آدم إلى أن عملية التحديث ستركز على التصميم الصناعى وليس عملية التقليد حتى يكون لنا منتج مصرى متميز ثم بعد ذلك نتجه به إلى التصدير.

واضاف أن عملية التمويل للمصانع ستكون بمقدار 75٪ من جانب البرنامج و25٪ من جانب المصنع الذى يرغب فى التحديث حيث سيتم دفع 12,5٪ مع بداية التحديث و12,5٪ مع نهاية البرنامج بالنسبة له.

وأشار إلى ان الدوافع التى أدت إلى مساعدة الاتحاد الأوروبى للبرنامج ربما تكون دوافع سياسية من أجل تنمية سوق مستقبلية.

وأكد على ضرورة إلحاق الجهات العلمية سواء كانت أكاديمية أو معهدا أو مركز أبحاث للدخول فى ركب التحديث مشيراً إلى ان هذه الخبرات العلمية والدراسات البحثية ستضيف وستعمل على تكملة خطة البرنامج الموضوعة حيث سبق ان دخل البرنامج جامعتى القاهرة ثم المنصورة.

فى هذا الإطار أكد د. ثروت آدم المدير التنفيذى لبرنامج تحديث الصناعة المصرية ان برنامج التحديث هدفه الأول انشاء وتكوين 20 مركزاً لخدمة وتكوين مكان واحد للحصول على المعلومات والتراخيص، وتقديم التدريب وإعداد نظم وتخطيط تلك المصانع وتقديم الاستشارات فى مجال الأعمال الصناعية وتقديم الدعم لبعض القطاعات الصناعية.

وأشار إلى أنه على الرغم من ان مركز التحديث لم يتسلم موقعه إلا خلال هذا الأسبوع ولم يملك سوى بعض أجهزة الكمبيوتر إلا أن المركز يتعامل الآن مع ما يقرب من 132 مصنعاً تم ادراجها فى برنامج التحديث بجانب قبول 300 شخص بغرض تدريبهم.

وأوضح د. ثروت آدم بأننا لا نملك صناعة ولا خبرة ولا عمالة ولا ابتكار ولا تصميم والصورة أمامنا سوق تباع فيه الصناعات وتجارة فقط وليست صناعة أو ابتكار وهو ما نحاول ان نعده من خلال الامكانيات الكامنة الموجودة والمتوافرة فى بعض الصناعات.

وانتقد آدم الإجراءات التى تتبعها بعض الهيئات فى مصر والتى تقف وراء هروب المستثمرين من الاستثمار فى مصر مشيراً إلى ان هذه الإجراءات فى حاجة إلى مدة تتراوح من شهرين إلى 6 أشهر لانهائها وهى فترة طويلة للغاية ووقت ثمين لرجال الأعمال والصناعيين الذين يريدون الاستثمار فى مجالات صناعية.